مؤشر

أخبار مصر

رسم بياني يوضح أهم المواضيع مناقشة في تقريرنا عن يوم . الثلاثاء 26 سبتمبر 2023

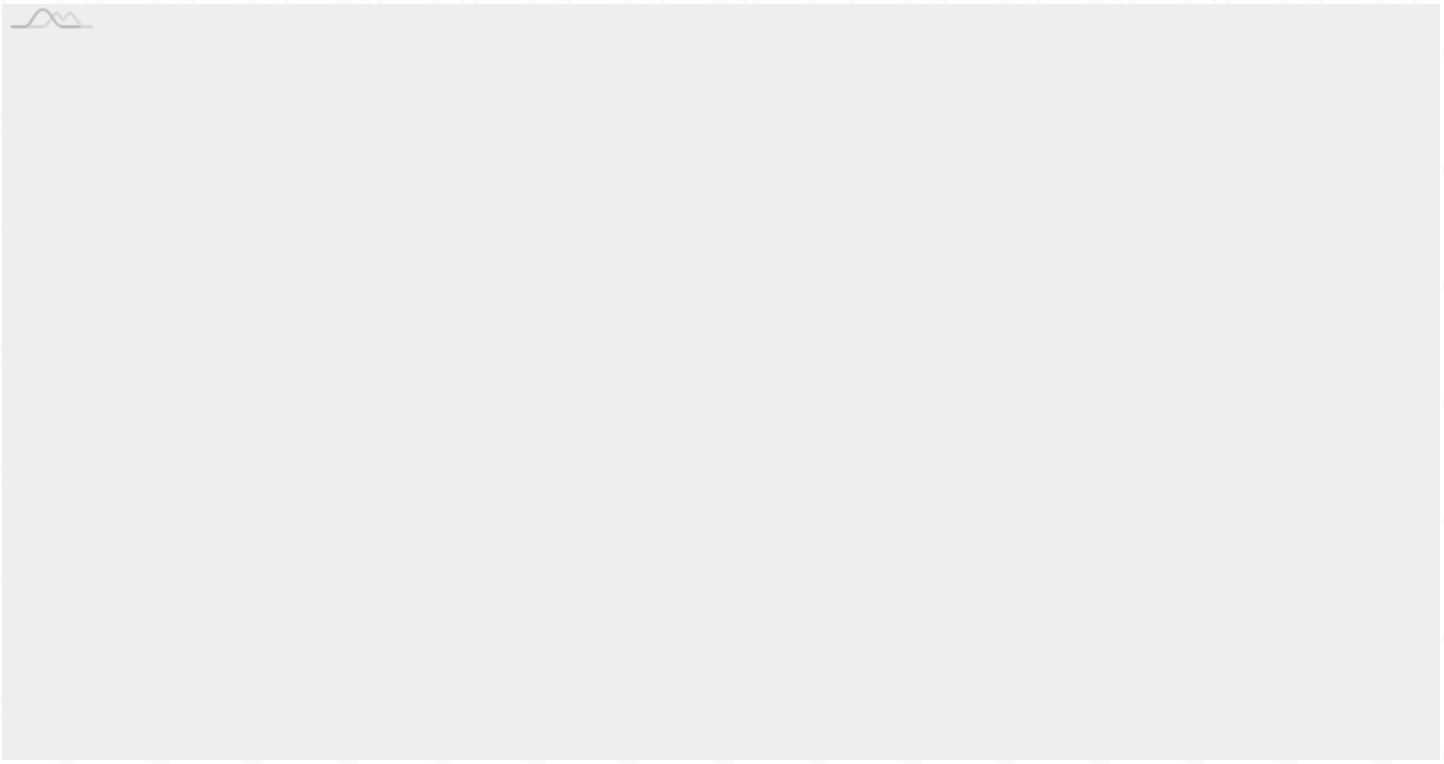

سامسونج تستهدف إنتاج 5 ملايين هاتف محمول سنويا في مصر

(اقتصاد . سكاي نيوز عربية)

تستهدف شركة سامسونغ مصر، زيادة إنتاجها إلى 5 ملايين جهاز هاتف محمول سنويا، ارتفاعا من مليوني هاتف في الوقت الحالي، بحسب ما قاله جون سون جونج، رئيس الشركة في لقاء مع وزير التجارة والصناعة المصري، أحمد سمير.
وقالت وزارة التجارة والصناعة المصرية، في بيان الثلاثاء، إن رئيس الشركة الكورية أكد حرص شركته على الاستمرار والتوسع في بالسوق المصري باعتباره أحد أهم المحاور الإنتاجية والتصديرية بمنطقة الشرق الوسط وقارة أفريقيا.
وكانت مصر منحت شركة سامسونغ، رخصة ذهبية، في أغسطس الماضي، لإقامة وتشغيل مصنع لإنتاج الهواتف المحمولة بمحافظة بني سويف.
وقال مجلس الوزراء المصري في بيان سابق إن مصنع الشركة الجديد سيقام على مساحة 6 آلاف متر مربع، وستنتهي الشركة من المرحلة الأولى للمصنع وبدء الإنتاج في النصف الثاني من عام 2024.
وبحسب البيان سيتم الانتهاء من تنفيذ المشروع قبل نهاية عام 2025، كما سيوفر المصنع نحو 768 فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة بنهاية عام 2025.
وتجاوز حجم استثمارات شركة سامسونغ في مصر نصف مليار دولار، بحسب بيان للهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة في مايو الماضي.
وتجاوزت مبيعات الشركة حاجز المليار و300 مليون دولار، وأصبحت المُصدر الأول في مصر في مجال الأجهزة الإلكترونية، مستفيدة من الاتفاقيات التجارية والاستثمارية التي عقدتها البلاد مع العديد من الدول والتكتلات.
ووفق بيان الهيئة، فقد ساهمت شركة سامسونغ في تحقيق خطط التنمية الاقتصادية وتوطين التكنولوجيا عبر تصنيع الأجهزة اللوحية التعليمية والهواتف المحمولة، إلى جانب توفير 5 آلاف فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة.

مصر ترسي مناطق لاستكشاف النفط والغاز على 4 شركات أجنبية

(اقتصاد . الأناضول)

أعلنت وزارة البترول المصرية، الثلاثاء، ترسية أربع مناطق في مزايدة عالمية للتنقيب عن الغاز الطبيعي والزيت الخام واستغلالهما في البحر المتوسط ودلتا النيل، على 4 شركات أجنبية.

وقالت الوزارة في بيان، إن الشركات الفائزة تضم "إيني" الإيطالية و"بي.بي" البريطانية وقطر للطاقة و"زاروبيج نفط" الروسية.

وحسب البيان، كانت المزايدة العالمية تابعة للشركة المصرية القابضة للغازات الطبيعية (حكومية)، للتنقيب عن الغاز الطبيعي والزيت الخام، والمعلنة من خلال بوابة مصر للاستكشاف والإنتاج، وأغلقت منتصف يوليو/تموز 2023.

وأشار إلى ترسية 4 مناطق استكشافية منها 3 مناطق بالبحر المتوسط (اثنتان لإيني الإيطالية ـ وواحدة لتحالف إيني

/ moasher

وبريتش بتروليوم "بي بي" وقطر للطاقة) ومنطقة واحدة بدلتا النيل (لزاروبيج نفط الروسية).

وتابع البيان: "تقدر الاستثمارات بحد أدنى في فترات التنقيب والاستكشاف بحوالي 281 مليون دولار، وذلك لحفر 12 بئرا خلال مراحل الاستكشاف، إضافة إلى 7.5 ملايين دولار منح توقيع (ملزمة بها الشركات التي ترسو عليها المزايدة وتستغل في استثمارات خضراء".

ورفعت مصر وتيرة منح الامتيازات للتنقيب والاستكشاف عن مصادر الطاقة التقليدية، منذ مطلع الألفية الحالية، وتمكنت من تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغاز الطبيعي بمتوسط إنتاج سنوي 64 مليار متر مكعب، لكنها تستورد نسبة كبيرة من احتياجاتها البترولية من الخارج.

وتحتاج مصر التي يتجاوز عدد سكانها 110 ملايين نسمة، إلى استثمارات ضخمة في قطاع الطاقة لسد الطلب المحلي المتزايد، ولتجنب خطط الترشيد التي تتبعها مؤخرا في استهلاك الكهرباء وسط نقص إمدادات الغاز وشح النقد الأجنبي.

السيسي يردّ على انتقادات عسكرة الوظائف المدنية

(أمني وعسكري . العربي الجديد)

هاجم الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي بعض الانتقادات بشأن "عسكرة الوظائف المدنية"، من طريق إخضاع المتقدمين للوظائف الجديدة في وزارات مثل التربية والتعليم والمالية والنقل والأوقاف للاختبارات داخل الأكاديمية العسكرية بالكلية الحربية، واشتراط حصولهم على دورات حول "الولاء" و"مقتضيات الأمن القومي" بالأكاديمية مدتها 6 أشهر، من أجل التعيين في الوظائف الحكومية.

وقال السيسي، ضمن فعاليات الاحتفال بيوم تفوق جامعات مصر، الثلاثاء، إن "ما ترددهِ بعض العناصر باتهام الدولة بعسكرة المعلمين، أو غيرهم من الذين يحصلون على تدريب وتأهيل في الأكاديمية العسكرية المصرية، هي مجرد شائعات وأكاذيب وإفك يقولونه للناس. حين كنا نعلن قبول معلمين في مرحلة التعليم الأساسي، كان التقديم يكون من خلال وزارة التربية والتعليم وموقعها الإلكتروني، وبالتالي كانت هناك شكاوى حول معايير الانتقاء، لأنها عبارة عن معايير عامة جداً".

وأضاف: "وضعنا برامج للتقييم والاختبار للعناصر المتقدمة لشغل هذه الوظائف، وقررنا خضوعهم للاختبارات بالأكاديمية العسكرية لأن المجتمع شهد حالة كبيرة من التطور، وكان يجب النظر جيداً في مهارات المعلم وانتماءاته واستعدادهِ لخدمة وطنه. وبدلاً من تسليم المعلم الجديد لمدير المدرسة لتعليمه، وجدنا فرصة لتأهيله في الأكاديمية، بحيث يكون مهتماً بالرياضة، ويصحو مبكراً من خلال برنامج عمل يؤهله".

واستطرد السيسي: "لو أقدر على عمل ذلك في كل مؤسسات الدولة لفعلته، لأن الجهاز الإداري للدولة يحتاج لأن يكون أكثر التزاماً وانضباطاً وقدرة على العطاء. وكل ما فعلناه أننا أخذنا هؤلاء لمدة 6 أشهر حتى ننتقي من بينهم، ونجهزهم جيداً لهذه الوظائف، ولو كان عندي فرصة أكرر ذلك مع 30 ألف معلم من المخطط تعيينهم فلن أتردد"، على حد تعبيره.

وزاد قائلاً: "نريد من هؤلاء المعلمين أن يستفيقوا مبكراً في السادسة صباحاً، وأن ينتبهوا لممارسة الرياضة، وهو ما حدث سابقاً مع المتقدمين لشغل وظائف في وزارتي النقل والمالية. فنحن نريد أن نعيد صياغة الشخصية، وليس عسكرتها، وإنّ من يقول إننا نعسكر الوظائف يستهدف التشويه والإساءة، وبث السموم في عقول وقلوب الناس، وتحطيم الأمل في الغد".

وبات الجيش في مصر مسؤولاً عن تدريب واختبار أي متقدمين للوظائف العامة في الجهاز الإداري، وإخضاعهم لدورات في الأكاديمية العسكرية بناءً على تعليمات مباشرة من السيسي، وذلك للتأكد من ميولهم السياسية تجاه السلطة الحاكمة، ومنع تسرب أي معارضين لها في جهاز الدولة.
وصدق السيسي في عام 2021 على تعديل قانون الفصل بغير الطريق التأديبي رقم 10 لسنة 1972، القاضي بفصل أي موظف في الجهاز الإداري للدولة يثبُت انتماؤه إلى جماعة "الإخوان المسلمين"، في مخالفة صريحة لأحكام الدستور الذي نص على "عدم التمييز بين المواطنين أمام القانون بسبب الانتماء السياسي أو لأي سبب آخر".

وكان نواب في البرلمان قد تقدموا بأسئلة إلى الحكومة بشأن استبعاد أصحاب الوزن الزائد، والنساء الحوامل واللواتي أنجبنَ حديثاً، من اختبارات الأكاديمية العسكرية للمعلمين الجدد، بغضّ النظر عن اجتيازهم الاختبارات التربوية والتعليمية لشغل الوظيفة.

السيسي: تخصصات جامعية كثيرة فرص عملها "منعدمة"
من جهة ثانية، قال الرئيس المصري، إن "السنوات العشر الماضية (فترة حكمه) مثلت مرحلة انتقالية لسد الثغرات والفجوات التي كانت موجودة في كل قطاعات الدولة"، مؤكداً أنه "لم يقل للمصريين كلاماً معسولاً أو أنه سيحقق كذا (عند توليه السلطة)، بل أنه قال سنعمل وفقط حتى يوفقنا االله تعالى".

وأضاف السيسي، في لقاء عقده مع أعضاء المجلس الأعلى للجامعات، أنه "لا يريد أن يسمع كلاماً جميلاً عن الوضع الحالي، بل إن هدفه هو التوصيف الحقيقي لواقع مصر، حتى يمكن وضع حلول للمساهمة في تقدم الدولة، واستعادة الثقة في مؤسساتها، وبناء الأمل".

وأطلق السيسي سلسلة من الوعود حول تحسين الأوضاع في البلاد، منذ ترشحه للرئاسة للمرة الأولى في عام 2014، بدايتها كان مع ظهوره في لقاء مع الإعلاميين إبراهيم عيسى ولميس الحديدي، في 6 مايو/أيار 2014، حين قال إن "المواطن المصري سيشعر بتحسن خلال عامين. تحسن في الاقتصاد والتعليم والصحة، وفي حياته عامة".

كما وعد السيسي، في 13 إبريل/نيسان 2016، بأن "أسعار السلع الأساسية لن ترتفع، حتى لو زاد سعر صرف الدولار مقابل الجنيه"، بينما قفزت أسعار بعض السلع الهامة بنسب تصل إلى 300%، ومن أبرزها الأرز والسكر وزيت الطعام.

وفي 28 ديسمبر/كانون الأول 2016، طلب السيسي من المصريين مهلة جديدة قوامها ستة أشهر، وبعد مرور نحو عامين طالبهم بالصبر، قائلاً: "اصبروا وسترون العجب العجاب في مصر". ولاحقاً، وعد المواطنين بأنهم "سيرون دولة ثانية في 30 يونيو/حزيران 2020".

وتابع السيسي، في كلمته أمام المجلس الأعلى للجامعات، أن "الدولة أنهت 50% من البنية الطبية المطلوبة، حيث إن المطلوب هو الوصول إلى 1400 مستشفى مقارنة بعدد السكان الحالي في مصر، فيما يبلغ العدد 700 مستشفى فقط"، مستطرداً بأن "الجهود المبذولة في قطاع الصحة لا تساوي حجم العمل المطلوب، وذلك لوجود

/ moasher

اعتبارات أخرى"، وفق قوله.

وزاد: "يجب طرح الأفكار العلمية في مواجهة التحديات التي تعاني منها الدولة، وكثير من التخصصات التي تدرس في الجامعات المصرية حالياً فرص عملها منعدمة، فالشاب الذي يدرس في كلية الآداب ماذا سيعمل؟ هذا الكلام معروف منذ 15 عاماً، بينما سوق العمل داخل مصر أو خارجها يتيح مئات الآلاف من الفرص بمجال مثل الرقمنة".

واستدرك السيسي: "لا أتحدث هنا عن جودة التعليم، أو أن أقلل من كلية مثل الآداب، ولكن ما أقوله إننا قد نحتاج نسبة من هذه التخصصات، وليس للأعداد الكبيرة التي تتخرج منها سنوياً. وما حدث في السنوات الماضية استهدف تحسين البنية التحتية لقطاع التعليم العالي، وحاولنا بأفكار مثل الجامعات الأهلية تعويض الفجوة التي نحتاج جميعاً أن نفهمها"، على حسب تعبيره.

وأكمل: "علينا أن ندير حواراً مجتمعياً حول أي طرح جديد لتطوير التعليم، ومبلغ الـ160 مليار جنيه الذي خصصته الموازنة العامة لوزارة التربية والتعليم ليس كافياً، لأن وجود نحو 25 مليون طالب في مراحل التعليم المختلفة يحتاج إلى تريليون جنيه على الأقل، ولكننا غير قادرين على تلبية ذلك في الوقت الراهن"، خاتماً أنه "وجه الحكومة مؤخراً بإنشاء 100 مدرسة جديدة بمواصفات متميزة بكلفة تصل إلى 15 مليار جنيه، بحيث تدخل الخدمة في غضون عام من الآن".

وكفل الدستور المصري حق التعليم المجاني والإلزامي للتعليم الأساسي والثانوي، وألزم الحكومة بزيادة نسبة الإنفاق على التعليم إلى 6% من الناتج المحلي، تقسم إلى 4% للتعليم قبل الجامعي و2% للتعليم الجامعي.

ومع ذلك، تراجعت المخصصات الدستورية للتعليم في آخر ميزانية للدولة (2023-2024) إلى نسبة 1.9% من الناتج المحلي، بمبلغ نحو 239 مليار جنيه من إجمالي 11.8 تريليون جنيه، ما أدى إلى فجوة كبيرة بين الإنفاق الفعلي والنسبة الدستورية بقيمة تقدر بنحو 480 مليار جنيه (الدولار بنحو 31 جنيهاً).

«رئاسية مصر»: جدل حول مدة جمع توكيلات تأييد المرشحين

(سياسية . جريدة الشرق الأوسط)

مع بدء إجراءات «جمع التوكيلات» بين المرشحين المحتملين في الانتخابات الرئاسية المصرية، أثارت المدة المخصصة لجمع «التوكيلات» من المواطنين جدلاً. وبينما عدّت «الحركة المدنية الديمقراطية» (وهي تجمع معارض يضم 12 حزباً وشخصيات عامة) أن «10 أيام غير كافية»، أكد سياسيون أن «المدة كافية».

وبدأت (الثلاثاء) المدة لتحرير «توكيلات التأييد» من المواطنين، التي تستمر حتى 14 أكتوبر (تشرين الأول) المقبل، وهو اليوم الأخير في مواعيد تقديم طلبات الترشح للهيئة الوطنية للانتخابات. وأعلن رئيس «الهيئة الوطنية للانتخابات» المستشار وليد حمزة، في مؤتمر صحافي (الاثنين)، أن «الهيئة تبدأ تلقي طلبات الترشح من 5 إلى 14 أكتوبر المقبل، على أن يكون تصويت المصريين في الخارج لمدة 3 أيام، هي 1 و2 و3 ديسمبر (كانون أول) المقبل، بينما سيجري التصويت في داخل مصر أيام 10 و11 و12 من الشهر نفسه».

وتوافد أعضاء مجلس النواب المصري (البرلمان) على مقر مجلس النواب في القاهرة، (الثلاثاء)، لتوقيع نماذج «تزكية» المرشحين المحتملين للانتخابات الرئاسية، ووفقاً لـ«وكالة أنباء الشرق الأوسط» الرسمية في مصر، فإن «البهو الفرعوني بالمجلس شهد وجود عدد كبير من نواب الأحزاب البرلمانية، حيث أتاحت الأمانة العامة لمجلس النواب نماذج (تزكية) أعضاء مجلس النواب للمرشحين المحتملين، المعدة من قبل الهيئة الوطنية للانتخابات».

وحددت «الهيئة الوطنية للانتخابات»، استناداً لمواد الدستور المصري وقانون مباشرة الحقوق السياسية، شروطاً إجرائية لقبول الترشح، نصت على أنه «يشترط لقبول الترشح لرئاسة الجمهورية أن يزكي المترشح عشرون عضواً على الأقل من أعضاء مجلس النواب، أو أن يؤيده ما لا يقل عن 25 ألف مواطن ممن لهم حق الانتخاب في 15 محافظة على الأقل، وبحد أدنى 1000 من كل محافظة منها، وفي جميع الأحوال لا يجوز تأييد أكثر من مترشح».

وعدّت «الحركة المدنية الديمقراطية» مدة الـ10 أيام لجمع التوكيلات «غير كافية». وقالت في إفادة رسمية (مساء الاثنين)، إن «اختصار الفترة الزمنية على هذا النحو (يعرقل) حصول مرشحي المعارضة على التوكيلات اللازمة». كما أعلن المرشح المحتمل، أحمد الفضالي، (مساء الاثنين)، تعليق حملته الانتخابية اعتراضاً على المدة المخصصة لجمع توكيلات التأييد. وقال عبر حسابه الرسمي إنه يعتزم «التقدم باعتراض إلى الهيئة الوطنية للانتخابات».

لكن أستاذ العلوم السياسية في جامعة القاهرة، الدكتور طارق فهمي، رأى أن مدة جمع التوكيلات «كافية». وقال لـ«الشرق الأوسط»، إن «الوقت تغير عن أي انتخابات سابقة، وتوجد الآن تطورات تكنولوجية تختصر وقت تحرير التوكيل، فضلاً عن زيادة عدد مكاتب التوثيق». وأشار إلى أن «التمكن من الحصول على توكيلات التأييد يُشكل نوعاً من اختبار جدية المرشح ووجود قاعدة جماهيرية له، كما أنه شكل من أشكال (فلترة) المرشحين، حتى لا نرى أشخاصاً غير مناسبين يعلنون الترشح، والمفترض أن المرشحين المحتملين قد استعدوا مسبقاً وتواصلوا مع الجماهير».

ومن المقرر أن تعلن الهيئة الوطنية للانتخابات نتائج الاستحقاق الرئاسي في 23 ديسمبر (كانون الأول) المقبل، وفي حال اللجوء إلى جولة ثانية (إعادة) ستعلن النتائج النهائية في موعد أقصاه 16 يناير (كانون الثاني) العام المقبل».

ولم يعلن الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، ترشحه حتى الآن. فيما أعرب عدد من المرشحين المحتملين نيتهم خوض الانتخابات المقبلة، وهم عضو البرلمان السابق أحمد الطنطاوي، ورئيس حزب «الوفد» عبد السند يمامة، ورئيس حزب «السلام الديمقراطي» أحمد الفضالي، ورئيس حزب «الشعب الجمهوري» حازم عمر، ورئيس «الحزب الديمقراطي الاجتماعي» فريد زهران.

القيادي بحزب «التحالف الشعبي الاشتراكي» (أحد أحزاب الحركة المدنية الديمقراطية)، طلعت فهمي، قال لـ«الشرق الأوسط»، إن «التطور التكنولوجي وزيادة عدد مكاتب التوثيق لن يُسهلا الحصول على توكيلات التأييد، لأنه تم تخصيص مكاتب محددة لتوثيق التوكيلات، وليس كل مكاتب الشهر العقاري كما كان يحدث من قبل».

عضو مجلس النواب المصري الإعلامي مصطفى بكري، علق في وقت سابق عبر منصة «إكس» (تويتر سابقاً) بقوله، إن «السيناريو المتوقع في حال فشل البعض في الحصول على توكيلات تُمكنه من الترشح، القول إن (موظفي الشهر العقاري رفضوا... والسعي إلى الإساءة للعملية الانتخابية)».

/ moasher

وزير الشباب أمام الرئيس: الوزارة نفذت العديد من البرامج لدعم الشباب المصري

(رياضة . الأهرام)

قال الدكتور أشرف صبحي وزير الشباب والرياضة، إن الوزارة قامت بتنفيذ العديد من البرامج لدعم الشباب المصري والأبطال من خلال المركز الأولمبي، حيث تم تجهيز الأماكن بشكل كامل وكذلك أماكن خاصة لأصحاب الهمم، وحاليا معظم الاتحادات الدولية فيها قيادات من مصر، و"قوتنا الناعمة بدأت ترجع والكل جه وشاف مصر"، وعملنا بشكل كبير خلال بطولة كرة اليد رغم قلة الوقت وتم التنسيق مع الهيئة الهندسية وتم إنجاز العمل.
جاء ذلك خلال كلمته في جلسة بناء الإنسان ضمن فعاليات يوم الاحتفال بيوم تفوق جامعات مصر بحضور الرئيس عبد الفتاح السيسي.

كما رد وزير الشباب والرياضة على طلب الرئيس عبد الفتاح السيسي لتوضيح جهود الوزارة المختلفة في دعم الأبطال المصريين في البطولات الفردية المختلفة، قائلا: "أنا بشكر حضرتك وحضرتك بتواجه ومش كل الناس بتعرف.. وحضرتك بتقول إن الشاب المصري والرياضي المصري يكون أحسن حد في الدنيا والاهتمام بالصحة الرياضية.. عندنا أولمبياد الشركات وبندعم النقطة دي والشركات للشركات.. وبنخلي مسابقات فى إطار الاهتمام بهذا الشكل.. من طوكيو حطينا برنامجا لرعاية الشباب.. مليار و100 مليون في عامين من عام 2021 حتى 2023 لدعم الأبطال.. وجبنا 35 مليون من البنوك لرعاية الأبطال وجبنا حاجات من الجهات الأخري".

وأكمل الوزير للرئيس عبد الفتاح السيسي: "بنجهز لتنظيم اليوم الرياضي لمصر كل أبطال العالم وولادك هتشوف وتشوف شكل وأنماط مختلفة من أبطال الرياضة المصرية، مفيش سن لم يتأهل لكأس العالم، وعندنا أبطال في كل القطاعات ودة بيكلف كتير وتم زيادة التكريم للأبطال اللى موجود، الدفعة الخامسة من أجل تأهيل الشباب والرياضيين".

السيسي يشهد الاحتفال بيوم تفوق جامعات مصر من مقر جامعة قناة السويس بالإسماعيلية

(تعليم وجامعات . رئاسة الجمهورية)

شهد السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي الاحتفال بيوم تفوق جامعات مصر، من مقر جامعة قناة السويس بالإسماعيلية.

وسط مطالب بوقف تصديره على غرار البصل لماذا ارتفعت أسعار السكر في مصر؟

(اقتصاد . جريدة الشرق الأوسط)

أثيرت تساؤلات في مصر حول ارتفاع أسعار السكر، وسط مطالب للحكومة المصرية بـ«ضرورة وقف تصديره على غرار البصل». ووفق مراقبين، فإن «أسعار السكر سجلت زيادة خلال الأيام الماضية وصلت لنحو 30 في المائة، وتخطى سعر كيلو السكر في السوق المصرية حاجز 40 جنيهاً (الدولار يعادل 30.9 جنيه مصري)». في حين تؤكد وزارة التموين المصرية على «ضرورة تغذية السوق بالسكر المتوفر لدى التجار». وتشير إلى أن «السعر (العادل) للسكر يتراوح ما بين 22 و26 جنيهاً للكيلو».

يُقدر الإنتاج المحلي من السكر في مصر بنحو 2.8 مليون طن سنوياً، والاستهلاك يُقدر بنحو 3.2 مليون طن، حسب بيانات رسمية لوزارة التموين. وبذلت الحكومة المصرية جهوداً لتقليص الفجوة بين إنتاج السكر وحجم الاستهلاك. وأعلنت وزارة التموين المصرية في ديسمبر (كانون أول) عام 2021 «وصول مصر إلى الاكتفاء الذاتي في السكر بتوفير نحو 90 في المائة من الاستهلاك مما يتم إنتاجه محلياً».

ويرى رئيس شعبة السكر في غرفة الصناعات الغذائية بمصر، حسن الفندي، أن زيادة أسعار السكر في السوق المصرية «غير المبررة». وقال لـ«الشرق الأوسط»، إن «سعر الطن في بورصة الأغذية لا يتعدى 24 ألف جنيه للطن الواحد، ما يعني أن الأسعار المتداولة في السوق (غير منطقية)»، مضيفاً: «من ناحية الإنتاج والاستهلاك، جميع البيانات والمعدلات مستقرة عند المستوى ذاته، ولم تشهد السوق أي متغيرات أدت إلى ارتفاع سعر السكر لهذا المستوى».

أما عضو شعبة المواد الغذائية بغرفة القاهرة التجارية، فاطمة عبد المقصود، فقد أرجعت سبب ارتفاع سعر السكر إلى «التصدير للخارج». وأضافت لـ«الشرق الأوسط»، أن «هناك تلاعباً في سعر السكر بالسوق المصرية بسبب ممارسات بعض التجار، غير أن التصدير أيضاً يؤثر على العرض والطلب، ويحد من وفرة هذه السلعة الاستراتيجية، ومن ثم يتأثر السعر». وشددت على ضرورة «اتجاه الحكومة المصرية نحو منع تصدير السكر». وشرحت: «صحيح أن الحكومة تمكنت من تحقيق الاكتفاء الذاتي في السكر نسبياً، غير أن السماح بتصدير السكر مرة أخرى قد يتسبب في تحريك السعر على نحو يصعب ضبطه».

كانت مصر قد اتخذت قراراً في مارس (آذار) الماضي، بمنع تصدير السكر للخارج لمدة 3 أشهر حتى يونيو (حزيران) الماضي. كما قررت الحكومة المصرية قبل أيام «وقف تصدير البصل لمدة 3 أشهر؛ بهدف (ضبط الأسعار) بالسوق».

وهنا دحض الفندي أن يكون التصدير سبباً في ارتفاع أسعار السكر بمصر. وقال إن «وزارة التجارة والصناعة قررت الخميس الماضي، منع تصدير السكر للمرة الثانية، أملاً في استقرار الأسعار». ويتوقع الفندي «انخفاض السعر خلال المرحلة المقبلة بعد أصداء قرار منع التصدير».

وحسب وزير التموين المصري، علي المصيلحي، فإنه «لا توجد أزمة سكر». وشدد على أن «احتياطي مصر من السكر التمويني كافٍ للاستهلاك المحلي حتى أبريل (نيسان) المقبل»، مضيفاً في تصريحات صحافية أخيراً: «يتوفر لدينا 750 ألف طن سكر، كما تم التعاقد على استيراد 350 ألف طن سكر آخرين ليصل الاحتياطي إلى 1.1 مليون طن سكر».

يشار إلى أن سعر السكر قد شهد ارتفاعاً عالمياً، حيث وصل سعر الطن الخام إلى 700 دولار، حسب بيانات نشرت في يوليو (تموز) الماضي، وقفزت بالتبعية أسعار السكر بالأسواق المحلية، ثم عاودت إلى «استقرار حذر».

/ moasher

في السياق، عدّ رئيس شعبة السكر والحلوى باتحاد الصناعات المصرية، محمد رأفت، أن «ثمة عوامل متشابكة وراء ارتفاع سعر السكر»، موضحاً لـ«الشرق الأوسط»: «جاء ارتفاع السكر ضمن تبعات التضخم وارتفاع الأسعار الذي طال جميع السلع تقريباً».

ووفق بيانات الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء في مصر، «وصل معدل التضخم السنوي لأسعار المستهلكين في المدن المصرية إلى 37.4 في المائة خلال أغسطس (آب) الماضي، ليسجل ارتفاعاً مقارنة بشهر يوليو الماضي، الذي سجل خلال معدل التضخم 36.5 في المائة».

رأفت يرى أن «مصر تُصدر كمية محدودة للغاية من السكر، لا تؤثر على السوق مقارنة بالإنتاج وحجم الاستهلاك». إلا أنه قال إن «بعض ممارسات التجار، وتخزين السلعة بهدف تعطيش السوق، تسبب الارتفاعات المفاجئة في الأسعار من دون تبرير واضح».

/ moasher